

Distr.: General
12 May 2010الجمعية العامة الدورة الرابعة والستون
البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (Add.1 و A/64/L.38/Rev.1)]

٢٥٨/٦٤ - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ
والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإلى قراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)، بما فيها الإقرار بضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٢)،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ١/٦٣.



وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإذ تضع في اعتبارها أيضا ضرورة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة^(٣)،

وإذ تشدد على أن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لنمو أفريقيا وتنميتها أمر مهم لتحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة^(٤)،

وإذ تؤكد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام الموحد السابع^(٥)؛

٢ - تؤكد من جديد دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٦)؛

٣ - تؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية^(٧)، حسما جرى تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٨)؛

٤ - تقر بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة والدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٥ - تؤكد من جديد العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وتوفير الرعاية للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والعمل قدر الإمكان على تحقيق هدف

(٣) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/57/304، المرفق.

(٥) A/64/204.

(٦) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

حصول الجميع بحلول عام ٢٠١٠ على برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين في البلدان الأفريقية، والعزم على الإسراع في بذل الجهود الرامية إلى زيادة إمكانية الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، بوسائل منها تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير وتكثيف تلك الجهود، والعزم على ضمان تعزيز الشراكة العالمية وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، في شكل منح حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا من خلال تعزيز النظم الصحية؛

٦ - **تعرب عن القلق** إزاء الأزمات العالمية الراهنة المترابطة والمتعددة والتي يؤدي بعضها إلى تفاقم البعض الآخر، وتعرب عن القلق بوجه خاص لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتغير المناخ والأزمة الغذائية وتقلب أسعار الطاقة تشكل تحديات خطيرة أمام مكافحة الفقر والجوع، مما قد يقوض بشكل أكبر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

٧ - **تعرب عن بالغ القلق** لأن أفريقيا تدخل في عداد المناطق الأشد تضرراً من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولذلك تؤكد من جديد أنها ستواصل دعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات لتخفيف الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة على القارة؛

٨ - **تعرب عن القلق** إزاء انخفاض حصة أفريقيا بشكل غير متناسب في التجارة الدولية التي لا تبلغ سوى نسبة ٢ في المائة من حجم تلك التجارة وانخفاض نصيبها من المساعدة الإنمائية الرسمية وتزايد عبء الدين على بعض البلدان الأفريقية وارتفاع معدلات البطالة ونقص تدفقات رؤوس الأموال والهبوط الحاد في التحويلات المالية إلى القارة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي عوامل تؤثر سلباً في المكاسب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققتها أفريقيا بشق الأنفس في السنوات الأخيرة؛

٩ - **تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز دور ومشاركة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، في عملية اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية الدولية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذت مؤخراً في هذا الصدد، وتشدد، في هذا السياق، على أنه لا ينبغي أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية والجهود المبذولة لمعالجتها إلى زيادة تهميش القارة الأفريقية؛

١٠ - تؤكد من جديد أيضا التزام جميع الدول بإنشاء آلية للرصد ومتابعة جميع الالتزامات المتصلة بالتنمية في أفريقيا، على النحو الوارد في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، وتطلب، في هذا الصدد، إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسنتين أن يبدأ مشاورات غير رسمية، تقودها الدول الأعضاء ويشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيون، آخذا في الاعتبار تقرير الأمين العام، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة على أساس الآليات القائمة؛

١١ - تؤكد من جديد دعمها الكامل لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١^(٧) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمده الجمعية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦^(٨)؛

أولا

الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

١٢ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تعمل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على مواصلة جهودها في هذا الصدد عن طريق إنشاء وتعزيز مؤسسات الحكم وهيئة بيئية مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة ولاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي بغرض تحقيق التنمية في المنطقة؛

١٣ - تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال التكامل الاقتصادي، وكذلك الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل أعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتؤكد الدور الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مجال السلام والأمن؛

(٧) القرار د/٢٠٠٦/٢، المرفق.

(٨) القرار ٢٠٠٦/٢٦٢، المرفق.

١٤ - **ترحب** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في ١٢ بلدا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها عمليات الاستعراض هذه، وتحث، في هذا الصدد، الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى العملية التي تضطلع بها الآلية على أن تنظر في الانضمام إليها وأن تعزز العملية التي تضطلع بها الآلية توحيا للكفاءة في أدائها؛

١٥ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

١٦ - **تقر** بضرورة أن تواصل البلدان الأفريقية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية لكل منها، تنسيق جميع أشكال الدعم الخارجي بغية إدماج هذه المساعدة بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

١٧ - **تشجع** البلدان الأفريقية على الإسراع في تحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وترحب بالتعهد الذي أعلنه القادة الأفارقة بزيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، دعمها لأموال شتى، من بينها البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والنتائج التي توصل إليها اجتماع ما بعد أبوجا الذي عقدته اللجنة التقنية الدولية التابعة لمؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي الذي انعقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

١٨ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على أن تقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الدعم الضروري لتعزيز قدرتها؛

١٩ - **ترحب** بما أحرز من تقدم في إدماج الشراكة الجديدة في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته وما اتخذ من قرارات لهذا الغرض؛

٢٠ - **ترحب أيضا** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي دعما لتنمية القطاع الخاص الأفريقي والنهوض بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتماشى والقرارات التنفيذية ذات الصلة التي يتخذها الاتحاد الأفريقي؛

٢١ - تشجع البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز الوعي العام بأهداف وغايات الشراكة الجديدة وبرامجها بوسائل عدة، منها الاستراتيجيات الفعالة والشاملة للاتصال والتوعية على نطاق القارة؛

٢٢ - تشجع أيضا البلدان الأفريقية على تعزيز وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية المحلية وهياكل النقل الأساسية وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي؛

ثانيا

استجابة المجتمع الدولي

٢٣ - ترحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٢٤ - تقر بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود الإنمائية لأفريقيا، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٢٥ - ترحب بشتى المبادرات المهمة التي قامت بها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية خلال السنوات الأخيرة، من قبيل منتدى الشراكة الأفريقية والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا والشراكة بين مجموعة البلدان الثمانية وأفريقيا والحساب المخصص لمواجهة تحديات الألفية وخطة الطوارئ للإغاثة من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي أعلنتها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ومؤتمر القمة للتعاون بين أفريقيا وتركيا ومؤتمر القمة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا والمبادرة الشاملة للرعاية الصحية التي ترعاها حكومة كوبا ومنتدى جمهورية كوريا وأفريقيا وبرنامج باكستان للمساعدة التقنية الخاصة من أجل أفريقيا وشراكة التعاون بين فييت نام وأفريقيا ومنتدى الهند وأفريقيا وبرنامج التعاون في مجال الزراعة بين شيلي وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وإثيوبيا وأوغندا وبرنامج سنغافورة للتعاون من أجل البلدان الأفريقية، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية التنسيق بين تلك المبادرات بشأن أفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال؛

٢٦ - تحث على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع

الحررة والوفاء بالالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا؛

٢٧ - تقر بأن أفريقيا التي تسهم بأقل قدر في تغير المناخ من أشد المناطق ضعفا وأكثرها تعرضا لآثاره الضارة، وهييب، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يدعم أفريقيا في الجهود التي تبذلها من أجل التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات وتوفير الموارد الجديدة الكافية والتي يمكن التنبؤ بها؛

٢٨ - تكرر التأكيد على ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة من خلال مبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة والقيام، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٢٩ - تدعو إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني أعباء ديون لا تقدر على تحملها، وتشدد على أهمية القدرة على تحمل الدين؛

٣٠ - تقر بأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا في التنمية وأن ذلك يمكن أن يقوض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن يشكل خطرا على قدرة بعض البلدان النامية على تحمل الدين، بطرق من بينها تأثيرها في الاقتصاد الحقيقي واللجوء إلى زيادة الاقتراض من أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الأزمة؛

٣١ - تدعو إلى الوفاء بالتعهدات التي أعلنتها مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وهييب، في هذا الصدد، بالمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته؛

٣٢ - تقر بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد لأغراض التنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن تحقق، بحلول عام

٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتخصيص ٠,٥ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك الهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة في هذا الصدد، وفقاً للالتزامات التي أعادت تأكيدها، على أن تفعل ذلك؛

٣٣ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي هي في سبيلها إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٣٤ - **ترحب أيضاً** بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تحسين نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^(٩)، وبالتصميم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وفي الوقت المناسب في تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، في ظل رصد واضح ومواعيد محددة، بطرق منها زيادة توافق المساعدة مع الاستراتيجيات القطرية وعن طريق بناء القدرات المؤسسية وعن طريق خفض تكاليف المعاملات التجارية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية وعن طريق إحراز تقدم في تحرير المعونة من القيود وعن طريق تعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المتلقية للمعونة وعن طريق تعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛

٣٥ - **تقر** بضرورة أن يوجه المجتمع الدولي جهوده على نحو أكثر تحديداً صوب دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وتحيط علماً، في هذا الصدد، بإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي^(١٠)؛

٣٦ - **تقر أيضاً** بضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متواصلة من أجل زيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة، المحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٣٧ - **تدعو** جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، ومساعدة البلدان الأفريقية على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي

(٩) A/63/539، المرفق.

(١٠) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

والأجنبي، مثلا بتشجيع التدفقات المالية الخاصة، وتعزيز الاستثمار الذي تقوم به القطاعات الخاصة التابعة للشركاء في أفريقيا، وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة، بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٣٨ - تؤكد أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب، في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣٩ - ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان في أفريقيا بعد انتهاء النزاع وفي تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي، وترحب، في هذا الصدد، عن تقديرها للزيارة التي قام بها رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات الخاصة القطرية إلى مقر الاتحاد الأفريقي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٤٠ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وإلى أمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعما للشراكة الجديدة وتقييم تلك الفعالية وتوسيع نطاقها؛

٤١ - ترحب ببرنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن التعليم الأساسي في أفريقيا الذي يستهدف إعطاء الأولوية للتعليم والذي يدعم الاضطلاع بعملية إصلاح تعليمية كلية وشاملة؛

٤٢ - تدعو الأمين العام إلى أن يبحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييما عن تلك المبادرات السريعة الأثر؛

٤٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها،

وتهيب، في هذا الصدد، بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٤٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٤٥ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة.

الجلسة العامة ٧٥

١٦ آذار/مارس ٢٠١٠